الدور الإعلامي للمستحقات المحاسبية من خلال التدفقات النقدية– دراسة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية للفترة 2011–2018

The Informative Role of Accounting Accruals through cash flows - The Case of Some Algerian companies during the period 2011-2018

محمد سعد الدين بلخيري[1*]، بلال كيموش[2]

[1]مخبر الاقتصاد، المالية وإدارة الأعمال، جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة (الجزائر)، ms.belkhiri@univ-skikda.dz

[2]مخبر الاقتصاد، المالية وإدارة الأعمال، جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة (الجزائر)،b.kimouche@univ-skikda.dz

تاريخ الاستلام: 2021/03/31؛ **تاريخ القبول :** 2021/06/14؛ **تاريخ النشر :** 2021/07/30؛

ملخص: هدفت هذه الدراسة إلى فحص المحتوى الإعلامي التي تقدمه المستحقات المحاسبية، من خلال تفسير التدفقات النقدية، بما يتيح تقييم أداء وقيمة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، وقد شملت 17 مؤسسة اقتصادية بين 2011-2018، عن طريق بيانات سلسلة زمنية مقطعية غير متوازنة، أين بلغ عدد المشاهدات الكلية 97 مشاهدة. وقد تم قياس التدفقات النقدية بصافي التدفقات النقدية التشغيلية، وتم التعبير عن المستحقات المحاسبية التشغيلية بالتغير في المخزونات، تغير المدينين وتغير الدائنين. تشير النتائج إلى ضعف قدرة المستحقات المحاسبية التشغيلية على تفسير التدفقات النقدية، عكس المستحقات المحاسبية الإجمالية التي تعتبر مؤشر أفضل من مكونات المستحقات المحاسبية التشغيلية في تفسير التدفقات النقدية وتقييم أداء المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

الكلمات المفتاحية: مستحقات محاسبية إجمالية؛ مستحقات محاسبية تشغيلية؛ تدفقات نقدية، مؤسسات جزائرية.

تصنيف JEL: M41؛ G20؛ C52؛ C13.

Abstract: The purpose of this study is to explore the informative content of accounting accruals through investigating the ability of operating accounting accruals to explain the cash flows of Algerian companies. Our sample included 97 firm-year observations that consist 17 companies during the period 2011-2018. Cash flows were measured by the net operating cash flows, while operating accounting accruals were expressed by the change in inventories, change in debtors, and change in creditors. The results indicate a weak ability of operating accruals to explain cash flows. In contrast, we found that the total accounting accruals are a better indicator than operating accounting accruals for cash flows.

Keywords: Total accounting accruals; Operating accounting accruals; Cash flow, Algerian companies.

Jel Classification Codes : C13; C52 ; G20 ;M41.

*المؤلف المرسل.

مقدّمة

يعتبر إنتاج المعلومات المالية المفيدة وتوصيلها لمختلف مستخدمي التقارير المالية أحد أبرز أهداف المحاسبة، حيث يتيح ذلك للمستخدمين اتخاذ القرارات المتعلقة بالمؤسسة الإبلاغية، كما يساهم في خفض عدم التماثل المعلوماتي بين مختلف الأطراف ذات الصلة بشكل كبير، وبالتالي إمكانية تقييم الآفاق المستقبلية للمؤسسة. غير أن الدور المتزايد لأساليب إدارة البيانات المحاسبية ضمن عملية إعداد القوائم المالية وعرضها أصبح عائقا أمام بلوغ تلك الأهداف، ومصدر لتضليل المستخدمين حول أداء المؤسسة ومركزها المالي.

تبعا لذلك، يعتبر اتخاذ القرارات استنادا إلى المعلومات المالية أحد التحديات التي تواجه مستخدمي التقارير المالية، لذا استوجب الحصول على معلومات إضافية لتقليل عدم التأكد. وفي هذا الصدد، اكتسبت المستحقات المحاسبية الاهتمام الأكبر، نظرا للدور الأساسي الذي تلعبه في تحسين ملاءمة الربح المحاسبي كمقياس للأداء الحالي والمستقبلي للمؤسسة، إذ تعتمد قرارات المستخدمين على العوائد المتوقعة، وعلى تقييمهم لمقدار التدفقات النقدية المستقبلية وتوقيتها ومستوى تأكدها، إضافة إلى تقييمهم لمختلف الجوانب الإستراتيجية والتشغيلية في المؤسسة الإبلاغية. يهتم المستخدمون بمعرفة قدرة تحول المستحقات المحاسبية إلى تدفقات نقدية، وذلك كإجراء احترازي قصد تجنب التوجه إلى التمويل الخارجي وتحمل تكاليف إضافية، الأمر الذي دفعنا لدراسة هذا الموضوع على مجموعة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، من أجل تقييم مدى ملاءمة مخرجات النظام المحاسبي المالي الجزائري لاتخاذ القرارات الائتمانية والاستثمارية.

إشكالية الدراسة

تنشط المؤسسات الجزائرية في بيئة اقتصادية نامية، تتميز بضعف المنافسة، ووجود سوق مالي غير كفء وغير نشط، والاعتماد كليا على القطاع البنكي في التمويل، هذا الأخير يتطلب من المؤسسات ضرورة متابعة أنشطتها التمويلية والتشغيلية باستمرار، لتجنب الإخلال بشروط الاقتراض التي تفرضها البنوك، وضمان احترام الآجال المتفق عليها في عقود الاقتراض مع البنوك، أو عمليات الائتمان التجاري مع الموردين. لقد أدى هذا الواقع إلى بروز عدة مشاكل بالنسبة للبنوك والدائنين، وحتى المساهمين فيبعض المؤسسات، حول قدرة المؤسسات على توفير تدفقات نقدية من أنشطتها التشغيلية تتيح لها مواجهة مختلف التزاماتها قصيرة الأجل، ومن هذا المنطلق جاءت هذه الدراسة لفحص مدى إمكانية الاعتماد على المستحقات المحاسبية كمحدد للتدفقات النقدية، وبالتالي إمكانية استخدامها كمؤشر لها، وقد تم بلورة ذلك في التساؤل الآتي:

ما مدى قدرة المستحقات المحاسبية على تفسير التدفقات النقدية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؟

أهمية الدراسة وهدفها

تبرز أهمية هذا الموضوع في الأثر المتزايد للمستحقات المحاسبية على مستخدمي التقارير المالية، نتيجة ضعف ثقتهم في المعلومات المفصح عنها من طرف المؤسسات الاقتصادية، وعدم ملاءمتها لاحتياجاتهم، كما تهدف الدراسة إلى فحص مدى قدرة المستحقات المحاسبية على تفسير التدفقات النقدية وتقديم محتوى إعلامي إضافي مفيد في اتخاذ مختلف القرارات الاقتصادية.

محاور الدراسة

من أجل معالجة إشكالية الدراسة قمنا بتقسيم هذه الورقة إلى أربعة محاور، يتعرض المحور الأول إلى الإطار النظري للدراسة، بينما نتناول في المحور الثاني مراجعة للأدبيات وتحديد الفرضيات، فيما خصصنا المحور الثالث والرابع لعرض أدوات الدراسة ونتائجها على التوالي.

1. الإطار النظري للدراسة

نتناول في هذا الجزء من الدراسة بعض المفاهيم المتعلقة بالمستحقات المحاسبية ومكوناتها، والدور الإعلامي للمستحقات المحاسبية من خلال دورها في تفسير التدفقات النقدية التشغيلية من الناحية النظرية.

1.1. مفهوم المستحقات المحاسبية

يتفق الإطاران المفاهيميان للمحاسبة المالية الصادران عن أهم هيئتين محاسبيتين في العالم(FASB, 1978) و IASB, 1989)على تفوق أساس الاستحقاق المحاسبي على الأساس النقدي في توقيت الاعتراف بالمعاملات والأحداث الاقتصادية، بغية تقديم مؤشرات أفضل لأداء المؤسسة ومركزها المالي. فمحاسبة الاستحقاق هي منهجية يتم بموجبها الاعتراف بالمعاملات والأحداث الاقتصادية التي تقوم بها المؤسسة عند وقوعها، بغض النظر عن توقيت المقبوضات والمدفوعات النقدية المتصلة بها (Khan & Mayes, 2009)، وإتباعا لهذه المنهجية، يتم الاعتراف بالإيرادات عند اكتساب الدخل، ويتم الاعتراف بالمصروفات عند تكبد الخصوم أو استهلاك الموارد.

حسب (Sloan, 1996, p. 291) فإن الأرباح تتكون من التدفقات النقدية والمستحقات المحاسبية، وجودة الأرباح تعني استمرارية التدفقات النقدية أكثر من المستحقات.وفي هذا الصدد، تعرّف المستحقات المحاسبية بأنها الفرق بين الربح المحاسبي وصافي التدفق النقدي التشغيلي (Needles, Anderson, & Caldwell, 1994)، أو هي الجزء غير النقدي من الأرباح المحاسبية (Geagon, 2009, p. 4)، وحسب(كيموش، 2019، صفحة 1159) فإن المستحقات المحاسبية تشمل العناصر التي تتيح الانتقال من محاسبة النقدية إلى محاسبة الاستحقاق.

قدم الأدب المالي والمحاسبي عدة دراسات تناولت مفهوم المستحقات المحاسبية من جوانب مختلفة، أبرزها التي ترتبط بمفهوم إدارة الأرباح وجودتها، حيث عرف (Needles, Anderson, & Caldwell, 1994, p. 565) المستحقات بأنها عنصر الأرباح الخاضع لتقدير الإدارة بموجب المبادئ المحاسبية المقبولة عموما (GAAP)، أما حسب (Dechow P. , 1994) فإن المستحقات تكون نتيجة للمفاضلة بين الملاءمة والتمثيل الصادق، وهو ما يؤكده (Sloan, 1996) باعتباره أن الأرباح المحاسبية تتكون من جزأين: جزء نقدي يتصف بالتمثيل الصادق وبمستوى أقل من الملاءمة، وجزء من المستحقات يتصف بالملاءمة وبمستوى أقل من التمثيل الصادق.

2.1. أنواع المستحقات المحاسبية

تصنف المستحقات المحاسبية من خلال عدة زوايا، وهي كالآتي:

تصنيف المستحقات وفق المدة الزمنية: تصنف المستحقات المحاسبية من حيث الزمن إلى:

- **مستحقات محاسبية طويلة الأجل:** وتمثل حسابات الاستحقاق المرتبطة بالأصول والالتزامات طويلة الأجل، والتي يمتد تأثيرها لأكثر من فترة مالية، ولذلك فهي مرتبطة بالأنشطة التمويلية والاستثمارية للمؤسسة، ويعتبر الاهتلاك والضرائب المؤجلة أكثر الأمثلة شيوعا لهذا النوع من المستحقات؛
- **مستحقات محاسبية قصيرة الأجل:** وهي حسابات الاستحقاق المرتبطة بالأصول والالتزامات المتداولة، ويطلق عليها حسابات استحقاق رأس المال العامل، لكونها مرتبطة بالأنشطة التشغيلية للمؤسسة، ومن الأمثلة عليها نجد كل من التغير في المخزون، التغير في حسابات المدينين والتغير في حسابات الدائنين.

استنادا لذلك، يمكن تقسيم المستحقات المحاسبية حسب دورة النشاط إلى مستحقات تشغيلية، مستحقات استثمارية ومستحقات تمويلية.

تصنيف المستحقات وفق التقدير والحكم الشخصي: تصنف المستحقات المحاسبية وفق هذا المعيار إلى:

- **مستحقات اختيارية:** وهي المستحقات التي تعتمد على التقدير والحكم الشخصي مثل مصاريف الصيانة ومصاريف الدعاية والإعلان؛
- **مستحقات غير اختيارية:** وهي المستحقات التي لا تعتمد في قياسها على الحكم الشخصي، وإنما تعتمد على القياس الحقيقي والفعلي القائم على الحدث المالي والمحاسبي مثل حساب الرواتب وحسابات الإيجار.

3.1. دور المستحقات المحاسبية في تفسير التدفقات النقدية

تقدم المستحقات المحاسبية محتوى إعلامي إضافي لتقييم جودة الأرباح المحاسبية، وتوفير مؤشرات يمكن الاستدلال بها في تقييم نشاط المؤسسات والتنبؤ بالعوائد المستقبلية للأسهم (Bradshaw, Richardson, & Sloan, 2001)، كما أن للمستحقات المحاسبية دور بارز في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية (Etheridge & Kathy, 2004)، ويرى Koerniadi & Alireza, 2007) بأن الإدارة تهدف من خلال استخدامها لعناصر المستحقات المحاسبية إلى دعم قدرة المستخدمين على التنبؤ بالأرباح المستقبلية،ومساعدة الأطراف الخارجية على تقييم أفضل للأداء التشغيلي للمؤسسة، وقد يكون الهدف هو تضخيم الأرباح لتحقيق المصالح الذاتية للإدارة. ركز (Garc□a Teruel, Mart□nez Solano, & S□nchez Ballesta, 2009) على تحديد الآثار الاقتصادية لجودة المعلومة المحاسبية المنشورة من طرف المؤسسات، والمحصورة في المستحقات المحاسبية ودورها في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، التي تساعد في خفض درجة عدم تماثل المعلومات، ومن ثم تؤدي إلى خفض تكلفة رأس المال وتكلفة الاقتراض، باعتبار أن جودة المستحقات المحاسبية تؤدي إلى خفض مستوى حاجة المؤسسة للسيولة النقدية.

حسب (Barth, Cram, & Nelson, 2001, p. 30) فإن كل عنصر من عناصر المستحقات المحاسبية يعكس معلومة مختلفة ومفيدة عن الآخر، تفيد في تقييم الأداء الاقتصادي للمؤسسة، وتدعم القدرة التفسيرية بالتدفقات النقدية المستقبلية، كما أن القدرة التنبئية للمستحقات المحاسبية مستمدة من التنبؤات المتعلقة بالاستثمارات المستقبلية المتوقع تحقيقها من الأصول التشغيلية للمؤسسة، وكذلك المقبوضات والمدفوعات النقدية المؤجلة الخاصة بالعمليات المالية في الفترات السابقة، كما يقترح (Lorek & Willinger, 1996)بأن المستحقات المحاسبية قصيرة الأجل المتضمنة في الربح المحاسبي للفترة المالية الحالية تعزز التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، وتشمل تغير المخزون، تغير حسابات القبض وتغير حسابات الدفع.

2. مراجعة الأدبيات وتحديد فرضيات الدراسة

اهتمت العديد من الدراسات بالدور الذي تلعبه المستحقات المحاسبية في تفسير التدفقات النقدية والتنبؤ بها، للوصول إلى مؤشر أفضل لقياس أداء المؤسسة، ومن أبرزها دراسة (Rayburn, 1986)التي هدفت إلى اختبار العلاقة بين التدفق النقدي التشغيلي والمستحقات مع العوائد غير العادية، من خلال عينة ضمت 175 مؤسسة خلال 1957-1982، وأشارت النتائج إلى أن التدفقات النقدية التشغيلية والمستحقات الحالية تساعد في عملية تقييم الأوراق المالية، علما أن هذه النتائج محققة في حالة المؤسسات الكبيرة، وقد لا تكون قابلة للتعميم على مؤسسات أصغر، كما تشجع النتائج على إجراء المزيد من البحوث التي قد تدرس دور المستحقات المحاسبية ومكوناتها في إعطاء محتوى إعلامي أكبر للمستثمرين.

من جهة أخرى، ركزت دراسة(Sloan, 1996) على اختبار فيما إذا كانت أسعار الأسهم تعكس معلومات حول الأرباح المستقبلية الواردة في مكوني المستحقات المحاسبية والتدفقات النقدية للأرباح الحالية، حيث اعتمدت على 40679 مشاهدة تخص مجموعة من المؤسسات الاقتصادية خلال الفترة الممتدة بين 1962-1991، وتوصلت النتائج إلى أن مدى استمرارية الأرباح الحالية في المستقبل يعتمد على نسبة المكونات النقدية والمستحقات المحاسبية للأرباح الحالية، حيث يركز المستثمرون على الأرباح، ويخفقون في عكس المعلومات الواردة في عناصر المستحقات المحاسبية والتدفقات النقدية للأرباح الحالية حتى تؤثر هذه المعلومات على الأرباح المستقبلية.

استخدم (Lorek & Willinger, 1996) نموذج السلاسل الزمنية متعدد المتغيرات في التنبؤ بالتدفقات النقدية، بالاعتماد على الأرباح، التدفقات النقدية والمستحقات المحاسبية قصيرة الأجل كمتغيرات مستقلة، وشملت الدراسة 174 مؤسسة بين 1979 و1991. أما فيما يخص نتائج الدراسة فإنها تتوافق مع وجهة نظر مجلس معايير المحاسبة المالية لسنة 1978 بأن التنبؤ بالتدفق النقدي يتم تعزيزه من خلال النظر في الأرباح، مع التركيز على المستحقات المحاسبية قصيرة الأجل المتضمنة في الربح المحاسبي ممثلة في تغير المخزون، تغير حسابات المدينين وتغير حسابات الدائنين(FASB, 1978).

زيادة على ذلك، هدفت دراسة (Garrod, Giner, & Larran, 2000) لفحص المحتوى المعلوماتي لكل من الأرباح والتدفقات النقدية والمستحقات المحاسبية (قصيرة وطويلة الأجل)، اعتمادا على عينة ضمت 676 مشاهدة خلال 1992-1996، تخص مؤسسات غير مالية في سوق لندن المالي، وتوصل الباحثان إلى أن التدفقات النقدية تقدم محتوى معلوماتي أفضل من الأرباح. كما قدمت نتائج الدراسة إرشادات للبحوث التي تلتها في هذا المجال للتركيز على الاختلافات النوعية بين المستحقات قصيرة الأجل وطويلة الأجل كونها قضية تقييم مهمة.

حسب (Barth, Cram, & Nelson, 2001) فإن الانحياز للأرباح أو التدفقات النقدية كمؤشرين للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية راجع لدور المستحقات، التي تجعل الأرباح المؤشر الأفضل كونها جزء منه،وأضافت دراسة (Elleuch, 2001) أن تقسيم الأرباح لمكوناتها الأساسية يمنح مستخدمي التقارير المالية محتوى معلوماتي أفضل، كون الربح ينقسم إلى تدفقات نقدية ومستحقات، وترجع أفضلية الأرباح للمستحقات المتضمنة فيها.

من ناحية أخرى ركز (Arnedo, Lizarraga, & S□nchez, 2012) على تحديد فيما إذا كانت المستحقات لها قيمة معلوماتية تفوق تلك التي تقدمها التدفقات النقدية الحالية للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، باستخدام عينة من 4397 مؤسسة إسبانية، وتتوافق نتائج هذه الدراسة مع الحجة القائلة بأن المستحقات المحاسبية لها محتوى معلوماتي إضافي وأكثر ملاءمة للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، أي أن الأخطاء التي يقدمها نموذج قائم على المستحقات أقل بكثير من تلك التي تم الحصول عليها مع التدفقات النقدية، وتزداد هذه القدرة التنبئية إذا أدرجنا المستحقات بطريقة مفصلة (خمسة مكونات) كما اقترحها (Barth, Cram, & Nelson, 2001).

حاول دراسة (Barth, Clinch, & Israeli, 2016) فحص الدور الإعلامي للمستحقات المحاسبية في التنبؤ بالتدفقات النقدية والأرباح المستقبلية للمؤسسة وتقييم حقوق ملكيتها، واعتمدت على 39114 مشاهدة تخص 4265 مؤسسة أمريكية بين 1989 و2013، افترضت الدراسة أن التدفق النقدي للمؤسسة يتولد عن عامل اقتصادي قائم، وتدفقات نقدية عابرة غير مرتبطة بالعامل الاقتصادي، كما افترضت أن العامل الاقتصادي للفترة الحالية يمكن أن يولد تدفقات نقدية في الفترة الحالية أو في الفترتين الحالية والتالية، وبالمثل مع المستحقات المحاسبية، وبالتالي فإن لكل نوع من المستحقات معامل مختلف في التقييم والتنبؤ

بالتدفقات النقدية أو الأرباح المستقبلية، وحسب النتائج، فإن تقسيم المستحقات على أساس تزامنها مع التدفقات النقدية الحالية أو للفترتين الحالية والتالية يزيد من القدرة التنبئية بالتدفقات النقدية المستقبلية وتفسير قيمة المؤسسة.

في الأخير، هدفت دراسة (كيموش، 2019) إلى استكشاف مدى قدرة المستحقات المحاسبية قصيرة الأجل على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، حيث شملت 14 مؤسسة اقتصادية جزائرية بين 3003 و2015، ليبلغ عدد المشاهدات الكلية خلال الفترة 117 مشاهدة. وأشارت النتائج إلى ضعف قدرة المستحقات المحاسبية قصيرة الأجل على التنبؤ بالتدفقات النقدية للفترة المقبلة، حيث كانت علاقة هذه الأخيرة ببنود المستحقات المحاسبية قصيرة الأجل غير معنوية، باستثناء علاقتها بالتغير في حسابات الموردين والدائنين.

تجدر الإشارة إلى أنه توجد عدة دراسات اعتمدت على المستحقات المحاسبية لفترات مختلفة (سنوية، نصف سنوية، ربع سنوية) للبحث فيما إذا ما كانت توفر مؤشرات أفضل في تفسير والتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية. تجدر الإشارة إلى أنه توجد عدة دراسات اعتمدت على المستحقات المحاسبية لفترات مختلفة (سنوية، نصف سنوية، ربع سنوية) للبحث فيما إذا ما كانت توفر مؤشرات أفضل في تفسير والتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية.

يلاحظ من الدراسات السابقة تنوعها وإلمامها بمختلف جوانب الموضوع، واعتمادها على أساليب وأدوات متنوعة، لذا فقد لعبت دورا مهما في تعزيز هذه الدراسة التي تعتبر امتدادا لها، ومحاولة لإثراء الدراسات العربية في هذا التوجه، والتي تعتبر قليلة نسبيا، خصوصا في البيئة الجزائرية. ومن جهة أخرى، لم يتم التطرق إلى المستحقات التشغيلية في الدراسات السابقة، إلى جانب تطبيق الدراسة في البيئة الاقتصادية الجزائرية التي تعد بيئة نامية، وذات خصوصية عن البيئات الاقتصادية المتقدمة، واستنادا إلى الأدبيات السابقة، نقترح فرضيات الدراسة كالآتي:

- **الفرضية (1)**: يمكن للمستحقات المحاسبية الإجمالية تفسير جزء من التدفقات النقدية للمؤسسات الجزائرية؛
- **الفرضية (2)**: تساهم المستحقات المحاسبية التشغيلية في تفسير التدفقات النقدية للمؤسسات الجزائرية؛
- **الفرضية (3)**: المستحقات المحاسبية التشغيلية أكثر قدرة على تفسير التدفقات النقدية للمؤسسات الجزائرية مقارنة بالمستحقات المحاسبية الإجمالية.

3. الطريقة والأدوات

نستعرض في هذا الجزء من الدراسة المنهج المتبع، نموذج الدراسة، قياس المتغيرات وكذا جمع البيانات.

1.3. منهج الدراسة

تم الاعتماد على الاستقراء الذي يعتبر أحد أساليب المنهج الوصفي، من خلال إجراء مسح لبعض المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، شمل 17 مؤسسة، واستخدام قوائمها المالية للفترة الممتدة بين 2011 و2018، بغرض جمع البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة، ليتم بعدها الاستناد إلى الطريقة الإحصائية، من خلال تصميم نموذج مكون من معادلتين للانحدار الخطي البسيط والمتعدد على التوالي، يربط بين المتغير التابع ممثلا في التدفقات النقدية، ومتغيرات مستقلة ممثلة في إجمالي المستحقات، تغير المخزونات، تغير حسابات الزبائن، وتغير حسابات الموردين. كما تم استخدام الارتباط وبعض الاختبارات الإحصائية التي تسمح بفحص فرضيات الدراسة، على غرار اختبار المعنوية الكلية لكل معادلة، واختبار (Student) لفحص مدى معنوية معاملات الانحدار.

2.3. نموذج الدراسة

يتكون نموذج الدراسة من المعادلتين (1) و(2) وهما كالاتي:

$$OCF_{it} = \alpha 1 + \beta 1\ TACC_{it} + \varepsilon_{it} \ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

$$OCF_{it} = \alpha 2 + \beta 2\ \Delta INV_{it} + \mathcal{L} 2\ \Delta AR_{it} + \mu 2\ \Delta AP_{it} + \square_{it} \ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

حيث:

OCF_{it}: صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للمؤسسة (i) خلال الفترة (t)؛

$TACC_{it}$: إجمالي المستحقات المحاسبية التشغيلية للمؤسسة (i) خلال الفترة (t)؛

ΔINV_{it}: تغير المخزونات للمؤسسة (i) بين الفترتين (t) و(t-1)؛

AR_{it}: تغير حسابات المدينين للمؤسسة (i) بين الفترتين (t) و(t-1)؛

AP_{it}: تغير حسابات الدائنين للمؤسسة (i) بين الفترتين (t) و(t-1)؛

$\alpha 1$، $\alpha 2$: ثابتان؛

$\beta 1$، $\beta 2$، $\mathcal{L} 2$، $\mu 2$: معاملات الانحدار؛

$\square_{it}$، εit: البواقي المعيارية، وتعبر عن ذلك الجزء من التدفقات النقدية الذي لا يمكن تفسيره من خلال متغيرات الدراسة، وإنما يرجع للعوامل الأخرى والأخطاء العشوائية.

3.3. قياس المتغيرات

يتضح من الجدول (1) أن جميع المتغيرات تم قسمتها على إجمالي الأصول (A_{it})، بسبب تباين أحجام المؤسسات محل الدراسة، مما يتطلب الترجيح وتفادي التأثير السلبي لتشتت البيانات في النتائج. وتجدر الإشارة إلى أن تغير المدينين (ΔAR_{it}) وتغير الدائنين (ΔAP_{it}) في أغلب المؤسسات مساو لتغير حسابات الزبائن وتغير حسابات الموردين، وذلك لغياب المدينين الآخرين والدائنين الآخرين في القوائم المالية للمؤسسات المدروسة.

جدول رقم (01): قياس متغيرات الدراسة

اسم المتغير	الرمز	طريقة الحساب
التدفقات النقدية	OCF_{it}	صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية\إجمالي الأصول
إجمالي المستحقات المحاسبية	$TACC_{it}$	(الربح الصافي- صافي التدفقات النقدية التشغيلية)\إجمالي الأصول
تغير المخزونات	ΔINV_{it}	(مخزون الفترة t - مخزون الفترة t-1)\إجمالي الأصول
تغير المدينين	ΔAR_{it}	(المدينون للفترة t - المدينون الفترة t-1)\إجمالي الأصول
تغير الدائنين	ΔAP_{it}	(الدائنون للفترة t - الدائنون للفترة t-1)\إجمالي الأصول

المصدر: من إعداد الباحثين.

4.3. جمع البيانات

تم جمع بيانات الدراسة بالاعتماد على 17 مؤسسة اقتصادية غير مالية من البيئة الجزائرية، إذ تم اختيارها على أساس إمكانية الحصول على قوائمها المالية، وتغطي البيانات ثمانية أعوام (2011-2018)، مما سمح بتشكيل بيانات سلسلة زمنية مقطعية غير متوازنة، نظرا لوجود اختلاف فيما يخص عدد الفترات بين المؤسسات، وهذا راجع لصعوبة الحصول على البيانات المالية للمؤسسات الجزائرية من جهة، وحذف القيم الشاذة المؤثرة على نموذج الدراسة ونتائجه من جهة أخرى، ليبلغ عدد المشاهدات الإجمالي 98 مشاهدة.

4. نتائج الدراسة

بالنسبة لعرض نتائج الدراسة فقد ارتأينا البدء بتقديم الإحصاء الوصفي للبيانات ودراسة الارتباط، ثم الانتقال إلى تقدير نموذج الدراسة، واختبار الفرضيات.

1.4. الإحصاء الوصفي للبيانات ودراسة الارتباط

يلخص الجدول (2) الإحصاء الوصفي لـــ 98مشاهدة تخص 17 مؤسسة لمدة ثمانية أعوام، والتي تأخذ شكل بيانات سلسلة زمنية مقطعية غير متوازنة، ويتضح من الحدين الأدنى والأعلى وجود قيم موجبة وأخرى سالبة لجميع متغيرات الدراسة، مما يعني وجود تذبذب في قيم المتغيرات بين مختلف الفترات ومختلف المؤسسات، كان الأعلى بالنسبة لصافي التدفقات النقدية (OCF_{it})، وكان الأدنى بالنسبة للتغير في حسابات الموردين (ΔAP_{it}). وبحسب المتوسط الحسابي، تمثل التدفقات النقدية الصافية من الأنشطة التشغيلية للمؤسسات المدروسة 24.73% من إجمالي أصولها في المتوسط، مما يدل على أن التدفقات النقدية التشغيلية الداخلة للمؤسسات أكبر من التدفقات الخارجة بفرق معتبر وهو مؤشر جيد، أما المتوسط الحسابي للمستحقات المحاسبية فيمثل 22.02% من إجمالي الأصول في الاتجاه السالب، وهو دليل على أن المؤسسات محل الدراسة تقوم بإدارة الأرباح من خلال تخفيض هذه الأخيرة طمعا في تحمل أقل قدر ممكن من الضرائب، وبالعودة للانحراف المعياري نلاحظ وجود تشتت متقارب بين التدفقات النقدية التشغيلية والمستحقات المحاسبية بنسبة 61.98% و 57.83% على التوالي، وتعتبر نسبة مرتفعة نوعا ما، وهذا راجع للتباين بين المؤسسات محل الدراسة، إضافة لوجود تقارب بين قيم الوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل من تغير المخزون، تغير المدينين وتغير الدائنين.

جدول رقم (2) :الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

	OCFit	TACCit	ΔINVit	ΔARit	ΔAPit
المتوسط الحسابي	0.247327	-0.220211	0.019840	0.010271	-0.019895
الوسيط	0.012820	-0.021150	9.50E-05	0.008298	0.006878
القيمة القصوى	3.188724	0.974233	0.605658	0.223428	0.287597
القيمة الدنيا	-0.156230	-3.049761	-0.254857	-0.183384	-0.899308
الانحراف المعياري	0.619871	0.578339	0.101678	0.067158	0.138242
المشاهدات	97	97	97	97	97

المصدر: من إعداد الباحثين.

أما بخصوص الارتباط، يوضح الجدول (3) الارتباط بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة، ويتضح أن جميع علاقات الارتباط غير معنوية، حيث كانت مستويات المعنوية أكبر من مستوى 5% بالنسبة لجميع علاقات الارتباط، باستثناء علاقة الارتباط بين التدفقات النقدية التشغيلية (OCF_{it}) والمستحقات المحاسبية الكلية ($TACC_{it}$) التي كانت معنوية عند مستوى 1%وكانت قيمته سالبة وبلغت 0.9479.

جدول رقم (3): مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة

Correlation Probability	OCF_{it}	$TACC_{it}$	ΔINV_{it}	ΔAR_{it}	ΔAp_{it}
OCF_{it}	1.000				

$TACC_{it}$	0.782	1.000			
	0.000	-----			
ΔINV_{it}	-0.131	-0.232	1.000		
	0.1271	0.007	-----		
ΔAR_{it}	-0.005	0.046	-0.918	1.000	
	0.949	0.591	0.781	-----	
ΔAP_{it}	-0.083	0.100	0.251	0.019	1.000
	0.415	0.326	0.012	0.851	------
Observations	**97**	**97**	**97**	**97**	**97**

المصدر: مخرجات برنامج الإحصائي EViews.

2.4. تقدير نموذج الدراسة

يلخص الجدول(4)والجدول (5) نتائج تقدير المعادتين (1) و(2) على التوالي، وذلك باستخدام الطرق الثلاثة المعروفة لبيانات البانل (الانحدار المجمع، والتأثيرات الثابتة، والتأثيرات العشوائية)، والتي توضح أن الطرق الثلاثة توفر نتائج متباينة من حيث أهمية النموذج والمعلمات. وكما يبدو من الجدول (4) فقد كانت المعلمة الثابتة (Constant) معنوية إحصائيا عند مستوى 1% وموجبة في جميع الحالات وبقيم متقاربة، أما فيما يخص المعلمة المتعلقة بإجمالي المستحقات المحاسبية ($TACC_{it}$) فقد كانت سالبة في جميع الحالات، ومتساوية القيمة أيضا بالنسبة لنموذج الانحدار التجميعي ونموذج الآثار العشوائية، في حين كانت قيمتها أكبر في نموذج الآثار الثابتة، ومعنوية إحصائيا عند مستوى 1% في جميع الحالات. يبين الجدول أيضا أن نموذج الدراسة كان معنويا عند مستوى 1% في الحالات الثلاثة، أما معامل التحديد فيأخذ أكبر قيمة والأقرب إلى الواحد في الانحدار الثابت مقارنة بالانحدار التجميعي والعشوائي، في الأخير، نلاحظ أن إحصائية (Durbin-Watson) كانت مقبولة بقيمة2.01 في الانحدار الثابت، عكس الانحدار التجميعي والعشوائي أين تأخذ نفس القيمة (1.11) وهي مرفوضة.

جدول رقم (4) :نتائج تقدير نموذج الدراسة

المتغيرات المفسرة		طريقة التقدير		
		الانحدار التجميعي	الآثار الثابتة	الآثار العشوائية
Constant	القيمة	0.0235	0.0739	0.0235
	إحصائية t	-29.002	**3.641	1.0548
TACCit	القيمة	-1.0159	-0.7873	-1.0159
	إحصائية t	**-29.0022	**-12.7107	**-27.977
Adj. R2	المشاهدات	0.8985	0.9428	0.8974
F		**841.1277	**66.99	**841.127
Durbin-Watson		1.11	2.01	1.11
الخطأ المعياري (S.E)		0.198	0.148	0.1985
مجموع مربعات البواقي		3.743	1.5809	-
Log likelihood		20.21	62.021	-
عدد المشاهدات		97	97	97

* معنوي عند 5% ** معنوي عند 1%

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي EViews.

أما بخصوص الارتباط، يوضح الجدول (4) الارتباط بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة، ويتضح أن جميع علاقات الارتباط غير معنوية، حيث كانت مستويات المعنوية أكبر من مستوى 5% بالنسبة لجميع علاقات الارتباط، باستثناء علاقة الارتباط بين التدفقات النقدية التشغيلية (OCF_{it}) والمستحقات المحاسبية الكلية ($TACC_{it}$) التي كانت معنوية عند مستوى 1%وكانت قيمته سالبة وبلغت 0.9479.

بالنسبة للمعادلة (2)، فالجدول رقم (5) يوضح أن المعلمة الثابتة (Constant)كانت معنوية إحصائيا عند مستوى 1% وموجبة في جميع الحالات وبقيم متقاربة، أما بالنسبة إلى المعلمة المتعلقة بكل من التغير في المخزونات (ΔINV_{it}) وتغير المدينين (ΔAR_{it}) فلم يكن لهما أي دلالة إحصائية، أما بالنسبة لتغير الدائنين (ΔAP_{it}) فقد كانت معنوية عند مستوى 5%. وبالنسبة للنموذج ككل فكان معنويا عند 1% في جميع الحالات، إذ يأخذ نموذج الآثار الثابتة القيمة الأكبر لإحصائية (Fisher)، إضافة إلى ذلك يأخذ نموذج الانحدار الثابت قيمة موجبة وأقرب إلى الواحد فيما يخص معامل التحديد بلغت 0.8721، وهو دليل على أن أحد المتغيرات المستقلة في النموذج تفسر على الأقل 87.21% من التغيرات التي تحدث في التدفقات النقدية التشغيلية، عكس الانحدار التجميعي والعشوائي اللذان يأخذان قيمتين سالبتين مما يوحي بضرورة استبعادهما.

جدول رقم (5) :نتائج تقدير نموذج الدراسة

المتغيرات المفسرة		طريقة التقدير		
		الانحدار التجميعي	الآثار الثابتة	الآثار العشوائية
Constant	القيمة	0.2389	0.2496	0.2389
	إحصائية t	3.608**	8.9359**	3.5502**
ΔINV_{it}	القيمة	0.4758	0.1012	0.4758
	إحصائية t	0.7336	0.3322	-1.0151
ΔAR_{it}	القيمة	-0.9807	0.4866	-0.9807
	إحصائية t	-1.0318	0.3322	-1.0151
ΔAP_{it}	القيمة	-0.4535	0.4695	-0.4535
	إحصائية t	-0.9548	2.0865*	-0.9394
Adj. R2	المشاهدات	-0.0090	0.8721	-0.009
F		0.7131**	18.3642**	0.7131**
Durbin-Watson		0.36	1.36	0.36
الخطأ المعياري (S.E)		0.62	0.2595	0.6226
مجموع مربعات البواقي		36.05	4.7164	-
Log likelihood		-89.64	9.0106	-
عدد المشاهدات		97	97	97

* معنوي عند 5% ** معنوي عند 1%

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي EViews.

يمكن الاستنتاج من نتائج تقدير المعادلتين أن نموذج الآثار الثابتة هو الأكثر ملاءمة لتقدير نموذج الدراسة.

3.4. اختبار فرضيات الدراسة

وفقا للنتائج السابقة، فإن نموذج الآثار الثابتة هو الملائم لتقدير معلمات نموذج الدراسة، حيث يتم التعامل مع بيانات السلاسل الزمنية المقطعية في حالة عدم التجانس في التباين بين المجاميع، إذ يكون الهدف من نموذج الآثار الثابتة هو معرفة سلوك كل مجموعة بيانات مقطعية (أي كل مؤسسة) على حدا، وهو ما يتوافق مع البيئة الاقتصادية والمحاسبية الجزائرية والممثلة في المؤسسات محل الدراسة، والتي تتميز بالتباين الكبير فيما بينها، من حيث الحجم وطبيعة النظام المحاسبي.

أشارت النتائج إلى أن نموذج الآثار الثابتة كان معنويا عند مستوى 1% في كلا المعادلتين، كما أن معامل التحديد يختلف عن الصفر بشكل جوهري في كليهما، لكنه كان أقرب من الواحد في المعادلة الأولى مقارنة بالثانية، إذ يقدر في الحالة الأولى بـــ 0.9428، مما يدل على قدرة المستحقات المحاسبية الإجمالية على تفسير 94.28% من التغيرات التي تحدث في التدفقات النقدية التشغيلية على الأقل، كونه المتغير المفسر الوحيد، أما في المعادلة الثانية فقد قدر معامل التحديد بـــ 0.8721، مما يدل على قدرة أحد

المتغيرات المفسرة أو أكثر، ممثلة في التغير في المخزونات، التغير في المدينين والتغير في الدائنين، على تفسير 87.21% من التغيرات التي تحدث في التدفقات النقدية التشغيلية، أما باقي التغيرات التي لا يمكن تفسيرها فترجع للعوامل الأخرى ومن بينها الأخطاء العشوائية لكل معادلة على حدا. كما تبين من نتائج اختبار المعنوية الجزئية لنموذج الآثار الثابتة أن المعلمة الثابتة كانت موجبة ومعنوية عند مستوى معنوية 1% في كلا المعادلتين، حيث تعبّر عن التدفقات النقدية التشغيلية عندما تكون جميع المتغيرات المفسرة معدومة، مما يدل على وجود مكونات أخرى تفسر وتساعد على تفسير التدفقات النقدية التشغيلية بخلاف المستحقات المحاسبية الكلية، تغير المخزونات، تغير المدينين، وتغير الدائنين.

تشير نتائج دراسة المعنوية الجزئية أيضا إلى أن المعلمة المتعلقة بالمستحقات المحاسبية الإجمالية كانت دالة إحصائيا عند مستوى 1%، وهذا دليل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستحقات المحاسبية الإجمالية والتدفقات النقدية التشغيلية، وعليه يتأكد صحة الفرضية الأولى، أي أنه يمكن للمستحقات المحاسبية الإجمالية تفسير جزء من التدفقات النقدية للمؤسسات الجزائرية. أما المعلمتين المتعلقتين بتغير المخزونات وتغير المدينين، فلم يكن لهما أي دلالة إحصائية، وهو ما يدل على عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين كل من تغير المخزونات وتغير المدينين والتدفقات النقدية التشغيلية، بخلاف المعلمة المتعلقة بالتغير في الدائنين التي كانت دالة إحصائيا عند مستوى 5%، وهذا دليل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تغير الدائنين والتدفقات النقدية التشغيلية في المؤسسات الجزائرية، وعليه تتأكد صحة الفرضية الثانية، أي أن المستحقات المحاسبية التشغيلية تساهم في تفسير التدفقات النقدية للمؤسسات الجزائرية، وذلك بشكل إجمالي دون تقسيمها إلى عناصرها الأساسية. توضح النتائج عدم صحة الفرضية الثالثة، إذ تبين أن المستحقات المحاسبية التشغيلية أقل قدرة على تفسير التدفقات النقدية للمؤسسات الجزائرية مقارنة بالمستحقات المحاسبية الإجمالية.

تتفق هذه النتائج مع الدراسات التي توصلت إلى أن المستحقات المحاسبية الإجمالية لها محتوى معلوماتي إضافي يساعد على تفسير والتنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية، لعل أبرزها دراسة (Arnedo, Lizarraga, & S□nchez, 2012) ودراسة (أبو نصار و شبيطة، 2006)، لكنها تختلف مع العديد من الدراسات التي ترى أفضلية فصل مكونات المستحقات المحاسبية بغرض تفسير التدفقات النقدية مثل دراسة (Barth, Clinch, & Israeli, 2016) ودراسة (Lorek & Willinger, 1996) اللتان تؤكدان أن المستحقات المحاسبية قصيرة الأجل (تغير المخزونات، تغير المدينين وتغير الدائنين) تعزز تفسير التدفقات النقدية أفضل من إجمالي المستحقات، وربما يرجع هذا الاختلاف إلى البيئة الاقتصادية المدروسة التي تختلف عن البيئات في الدراسات سابقة الذكر، أو يرجع إلى جودة مخرجات النظام المحاسبي.

5. الخلاصة والاستنتاجات

يتمحور السؤال الرئيسي الذي عالجته دراستنا حول مدى قدرة المستحقات المحاسبية التشغيلية على تفسير التدفقات النقدية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، لتتيح المجال أمام مستخدمي القوائم المالية لتقييم أداء هذه المؤسسات، ومساعدتهم على اتخاذ قرارات رشيدة فيما يخص تخصيص الموارد الاقتصادية. وقد تم معالجة هذا السؤال من خلال دراسة العلاقة الإحصائية بين التدفقات النقدية كمتغير تابع، وإجمالي المستحقات المحاسبية في المعادلة الأولى، وتغير المخزونات، تغير المدينين وتغير الدائنين في المعادلة الثانية، كمتغيرات

مفسرة، في نموذج للانحدار الخطي ذو معادلتين الأولى تأخذ شكل الانحدار البسيط أما الثانية فتأخذ شكل الانحدار المتعدد، وقد شملت الدراسة 17 مؤسسة جزائرية بين 2011-2018، ليبلغ عدد المشاهدات الإجمالية 97 مشاهدة.

حسب نتائج الدراسة فإن المستحقات المحاسبية التشغيلية لا تسمح عموما بتفسير التدفقات النقدية في المؤسسات محل الدراسة، نظرا لعدم تسجيل أي علاقة ذات دلالة إحصائية بين التدفقات النقدية وتغير المخزونات، وبين التدفقات النقدية وتغير المدينين، باستثناء العلاقة بين التدفقات النقدية وتغير الدائنين التي كانت ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%، وفي الجهة المقابلة فقد كانت العلاقة بين التدفقات النقدية والمستحقات المحاسبية الإجمالية ذات دلالة إحصائية، وعليه فإن المستحقات المحاسبية الإجمالية تعد مؤشرا جيدا وأفضل من المستحقات المحاسبية التشغيلية في تفسير التدفقات النقدية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

إضافة إلى ذلك، هناك بعض الاختلافات بين نتائج هذه الدراسة والدراسات السابقة، يمكن تفسيرها باختلاف الطابع الاقتصادي والمؤسساتي، واختلاف الممارسات المحاسبية بين الدول، على اعتبار أنها أجريت في بيئات مختلفة، إذ تنشط المؤسسات الجزائرية في بيئة اقتصادية نامية، تتميز بضعف المنافسة، إلى جانب أن أغلبية المؤسسات الاقتصادية عبارة عن مؤسسات صغيرة ومتوسطة الحجم، ومسك الدفاتر المحاسبية ليس من أولوياتها، وإنما إجراء قانوني إلزامي يجب التقيد به، كما أن الإفصاح المحاسبي بغرض الاتصال المالي ليس ضمن أهدافها. إضافة إلى الاعتماد شبه التام على القطاع البنكي في تمويل هذه المؤسسات، أي تضييق كبير فيما يخص المستخدمين الرئيسيين للمعلومات المالية، واختلاف الفترات التي أجريت فيها الدراسات، حيث تمت أغلبها في العقدين ما قبل الأخيرين، وكانت متزامنة مع رواج ظاهرة المحاسبة الإبداعية وإدارة الأرباح، أين كانت نسبة المستحقات المحاسبية مهمة نسبيا، الأمر الذي استلزم تقسيم هذه المستحقات من وجهات نظر مختلفة، للحصول على محتوى معلوماتي إضافي يساعد في تفسير التدفقات النقدية التشغيلية وتقييم المؤسسات.

رغم أهمية النتائج المتوصل إليها والتفسيرات المقدمة لها، إلا أنها تعتبر غير كافية، إذ يصعب الحكم بشكل نهائي على الإشكالية المدروسة، ويتطلب الأمر من الدراسات المستقبلية الفصل بين المؤسسات محل الدراسة، فحسب (Arnedo, Lizarraga, & Sánchez, 2012) فإن دور المستحقات المحاسبية في تفسير التدفقات النقدية يكون مختلفا بين المؤسسات العامة والخاصة، إلى جانب الاعتماد على عينات متفاوتة العدد والفترات المدروسة، كما أشارت (Dechow P. , 1994) إلى إحدى التفسيرات المحتملة لاختلاف نتائج الدراسات التي اهتمت بهذا الموضوع، والذي يكمن في طريقة تكوين عينة الدراسة.

الإحالات والمراجع

قائمة المراجع باللغة العربية

1. بلال كيموش. (2019). قدرة المستحقات قصيرة الأجل على التنبؤ بالتدفقات النقدية للشركات الجزائرية. *مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)*، 1180-1155.
2. محمد حسين أبو نصار، و معاذ فوزي شبيطة. (2006). دور مكونات المستحقات المحاسبية كمقياس لأداء المنشأة. *المجلة العربية للمحاسبة*، 101-73.
3. ممدوح صادق محمد الرشيدي. (2013). الدور الإعلامي للاستحقاقات المحاسبية. *مجلة البحوث التجارية المعاصرة*، 1-69.

References in english

1. Arnedo, L., Lizarraga, F., & Sánchez, S. (2012). The role of accounting accruals for the prediction of future cash flows: evidence from Spain. *SERIEs*, 499-520.
2. Barth, M. E., Clinch, G., & Israeli, D. (2016). What do accruals tell us about future cash flows? *Review of Accounting Studies*, 768-807.
3. Barth, M. E., Cram, D. P., & Nelson, K. K. (2001). Accruals and the prediction of future cash flows. *The accounting review*, 27-58.
4. Bradshaw, M. T., Richardson, S. A., & Sloan, R. G. (2001). Do analysts and auditors use information in accruals? *Journal of Accounting research*, 74-45.
5. Dechow, M. P., Kothari, S. P., & Watts, R. L. (1998). The relation between earnings and cash flows. *Journal of accounting and Economics*, 133-168.
6. Dechow, P. (1994). Accounting earnings and cash flows as measures of firm performance: the role of accounting accruals. *Journal of Accounting and Economics*, 3-42.
7. Elleuch, S. (2001). Le Comportement Des Investisseurs Et Des Analystes Financiers Lors De L'Annonce Des Informations Comptables Etude De Quatre Evenements Publiés Sur Le Marché Financier Français. *22ème Congres de l'AFC*. France.
8. Etheridge, H. L., & Kathy, H. H. (2004). Using artificial neural networks to examine semiotic theories of accounting accruals. *Journal of Business & Economics Research (JBER)*.
9. FASB, F. A. (1978). Statement of Financial Accounting Concepts No. 1, Objectives of Financial. Norwalk, CT: FASB.
10. García Teruel, P. J., Martínez Solano, P., & Sánchez Ballesta, J. P. (2009). Accruals quality and corporate cash holdings. *Accounting & Finance*, 95-115.
11. García-Teruel, P. J., Martínez-Solano, P., & Sánchez-Ballesta, J. P. (2009). Accruals quality and corporate cash holdings. *Accounting & Finance*, 95-115.
12. Garrod, N., Giner, B., & Larran, M. (2000). he value relevance of earnings, cash flow and accruals: the impact of disaggregation and contingencies. *PhD dissertationn*. University of Glasgow: Department of Accounting and Finance.
13. Geagon, M. S. (2009). Evaluating earnings management with derivatives and the use of accounting accruals: A quasi experimental approach. *PhD dissertation*. College of management and technology: Walden university.
14. IASB, I. A. (1989). Framework for the preparation and presentation of financial statements. London: IASB.
15. Koerniadi, H., & Alireza, T. (2007). Accrual or cash flow anomaly? Evidence from New Zealand. *Accounting Research Journal*.
16. Lorek, K. S., & Willinger, G. L. (1996). A multivariate time-series prediction model for cash-flow data. *ccounting Review*, 81-102.
17. Lorek, K. S., & Willinger, G. L. (1996). A multivariate time-series prediction model for cash-flow data. *Accounting Review*, 81-102.
18. Needles, B., Anderson, X., & Caldwell, D. (1994). *Financial & Managerial Accounting (3rd ed.)*. Boston: Houghton Mifflin Co. .
19. Rayburn, J. (1986). The association of operating cash flow and accruals with security returns. *Journal of Accounting Research*, 112-133.
20. Sloan, R. (1996). Do stock prices fully reflect information in accruals and cash flows about future earnings? *The Accounting Review*, 289-315.